الأمم المتحدة

A/59/PV.118

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١١٨**
الثلاثاء، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

البندان ٤٥ و٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/59/L.70)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أنه في إطار هذين البندين، اتخذت الجمعية القرارين ١٤٥/٥٩ و٢٩١/٥٩ بشأن إعداد وتنظيم الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وفيما يتصل بهذين البندين، معروض على الجمعية العامة الآن مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/59/L.70 تحيل فيه الجمعية مشروع الوثيقة الختامية المرفق بمشروع القرار.

وقبل أن نواصل عملنا، أود أن أتشاور في الأمر مع الجمعية العامة بغية النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.70. وفي هذا الصدد، ونظراً لأن مشروع القرار لم يعمم إلا اليوم، سيتعين علينا أن نستثنيه من الأحكام ذات الصلة للمادة ٧٨ من النظام الداخلي، ونصها كالتالي:

”لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في آية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة“.

وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن الجمعية توافق على ذلك الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وكما لا يخفى على الأعضاء، لم يعد هناك متسع من الوقت لإعداد مشروع الوثيقة الختامية بكل اللغات الرسمية. وفي هذا الصدد، أفهم أن الوفود مستعدة للنظر في مشروع القرار المرفق به مشروع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-50912 (A)
0550912

الوثيقة الختامية بالانكليزية فقط. أما مشروع القرار نفسه، فقد صدر بكل اللغات الرسمية.

وعليه، سنواصل العمل وفقاً لذلك.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.70، المعنونة ”مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.70؟

اعتمد مشروع القرار *A/59/L.70* (القرار ٣١٤/٥٩).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للموقف، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل الموقف تحدد مدته بعشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون أخذ الكلمة لتعليل الموقف إزاء القرار الذي اتخذ للتو.

السيد أبيلاردو مورينو (كوبا) (تكلم بالأسبانية): لقد اضطر وفدي إلى طلب الكلمة في هذه المرحلة من مناقشتنا لكي يعرض آراءنا حول الممارسة التي تقترب الآن من نهايتها وحول الإسقاطات والتحريفات التي نرى أنها ترد في النص المتفق عليه بعد ظهر اليوم.

بادئ ذي بدء، نحن نرى أن عملية التفاوض قد اتسمت بعدم الاتساق وبالافتقار إلى الشفافية والسرية. وفي الوقت ذاته، تم التشديد بشكل خاص على مصالح بضعة بلدان وبضع مجموعات من البلدان القوية، على حساب غيرها من البلدان الصغيرة والبلدان المتخلفة النمو.

ومن الأمثلة الواضحة على هذه التجاوزات، حذف الفقرة المتعلقة بالتدابير القسرية الانفرادية، في النص المعروض علينا، بالرغم من أن تلك الفقرة تُعد تكرارا حرفيا للفقرة المتعلقة بهذه النقطة التي اعتمدت في مؤتمر قمة جوهانسبرغ، والتي تم التأكيد عليها من جديد في مؤتمرات قمة هامة أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبالرغم من أنه أشير بجلاء إلى أن الفقرات التي تتضمن صياغات متفقا عليها ستدرج في الوثيقة الختامية، فقد أدهشنا أن هذه الفقرة قد حُذفت. وليس أمامنا من خيار سوى أن نعرب عن اعتقادنا أن هذا الإجراء قد اتخذ إرضاء للآخرين، مثل وفد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان الوفد الوحيد الذي أصر على وضع تلك الفقرة بين قوسين معقوفين.

وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نحتفظ بموقفنا إزاء بعض الجوانب المحددة الواردة في الوثيقة، التي يعتقد وفدنا أنها لا تفي بمصالح أغلبية الدول الأعضاء، ولا بمصالح بلدي.

هذا هو الوضع بالنسبة إلى الفقرة ١٢٤ على سبيل المثال، ولا سيما الصياغة التي تدعو إلى مضاعفة الموارد المخصصة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فهذه الصياغة تتعارض مع الافتقار إلى الموارد، وهو ما أشير إليه مرارا أثناء هذه العملية، الأمر الذي يحبذ أحد القطاعات على حساب القطاعات الأخرى، التي قيل بشأنها إنه لا توجد ميزانية مخصصة لها ولا موارد.

وبالمثل، بغية أن تتوافق الفقرة ١٣٩ تماما مع ميثاق الأمم المتحدة، فإن تلك الفقرة كان ينبغي ألا تشير إلا إلى تطبيق الفصل السابع من الميثاق في الحالات التي لم يكن من المستطاع فيها منع الظاهرة التي تصفها تلك الفقرة أو السيطرة عليها في بلدان انهار فيها حكم الدولة. ومع الأسف فإن الصياغة المستخدمة هنا مختلفة.

وبالنسبة إلى الفقرة ١٥٩ فإن الصياغة التي اعتُمدت قد وسَّعت بشكل كبير ولاية جهاز حقوق الإنسان المقترح. والآن، فإن تلك الصياغة لا تتناول وقوع حالات انتهاكات

واسعة النطاق ومنتظمة لحقوق الإنسان فحسب، بل أيضا ما أشير إليه بمجرد انتهاكات حقوق الإنسان.

إن الأحكام المعتمدة في هذه الفقرات لا تضمن، بأي حال من الأحوال، إلغاء الكيل بمكيالين أو إضفاء الطابع السياسي أو النهج الانتقائية، التي كانت حتى الآن السمة المميزة لأجهزة حقوق الإنسان التابعة لهذه المنظمة.

إننا قلقون بشأن الفقرة ١٦٣، ولا سيما الفقرة الفرعية (ب). ونعتقد أن استعراض الولايات المطلوب يمكن استغلاله لأغراض سياسية. تلك العملية يجب أن تكون بالطبع عملية حكومية دولية محضة، وينبغي أن تجري وفقا للقواعد القائمة التي تنظم مثل هذه العمليات.

أما بالنسبة إلى الفقرة الفرعية ١٦٤ (ب)، فإننا لا نؤيد إجراء تقييم خارجي لآليتي مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية في الأمم المتحدة. وفي رأينا أن هذا القرار يمكن أن يضع الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تكون بحكم تعريفها محايدة وغير منحازة، تحت رحمة مصالح سياسية مشكوك فيها.

وفي ما يتعلق بالنقطة الأولى الواردة في الفرع الخاص بالأنشطة التنفيذية في الفقرة ١٦٩، أود أن أشير إلى أن بلدي لا يعترف إلا باضطلاع المنسّق المقيم المعني بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بالدور المطلوب منه لتنفيذ البرامج والمشاريع المعيّنة في بلد ما. وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا تُضعف هذه الفقرة، بأي حال من الأحوال، هوية الوكالات التابعة للنظام العامل في ذلك البلد.

ومن سوء الطالع للغاية أننا نعتبر أنه لم يكن من المستطاع في هذه الوثيقة إدراج فرع خاص بترع السلاح، على الأقل بصياغة مطابقة لتلك المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية. ويمكن أن يشكّل هذا الأمر سابقة ضارة بالنسبة إلى عمل المنظمة.

ونعتقد بالمثل أنه من المخجل ألا تؤكد هذه الوثيقة من جديد على نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة خلال السنوات الخمس الماضية، وأن الفقرات الخاصة بالتنمية، ولا سيما المتعلقة بالتجارة، تم إضعافها لدرجة أنها لا تعكس على الإطلاق مصالح العالم الثالث ولا تنقل رسالة واضحة إلى الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في هونغ كونغ.

وأخيرا، أود أن أبلغ هذه الهيئة بأن رئيس وفد كوبا إلى اجتماع القمة الرفيع المستوى هذا، دولة السيد ريكاردو ألاركون دي كيسادا، رئيس الجمعية الوطنية الكوبية، لم يحصل على تأشيرة السفر إلى نيويورك إلا في الساعة ١٦/٣٠ من هذا اليوم، أي قبل مجرد نصف ساعة. ولذلك فإنه لن يتمكن من حضور الجلسة الافتتاحية غدا. وقد طلب إليَّ رئيس وفد كوبا أن أشرح بوضوح للجمعية العامة الأسباب التي أدت إلى عدم تمكّنه من حضور الجلسة الصباحية في ١٤ أيلول/سبتمبر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد بياني، أود أن أتقدم بخالص التهاني لكم، سيدي الرئيس، وللأمين العام ولكل فرد في هذه القاعة على ما تم إنجازه حتى الآن.

إن اعتماد هذه الوثيقة الختامية يُعد إنجازا ضخما؛ هذا الإنجاز الذي لم نتوقع حدوثه بهذه السرعة قبل مجرد بضعة أيام. ولكن اعتمادها يُعد في حد ذاته تقديرا للجهود التي بذلها عدد هائل من الوفود، ونتيجة تقديم مدخلات مختلفة. ونحن نشكر الجميع على ذلك. إن هذا يعني أن اجتماع القمة يمكن أن يبدأ على أساس صحيح. إن التحدي

بالنسبة إلينا، سيتمثَّل بالطبع في المحافظة، خلال الدورة الستين، على التقدم الذي تم إحرازه اليوم. ونعتقد أن الجمعية قد وفرت الأساس اللازم لتطوير وتنفيذ السياسات والإصلاحات المطلوبة لأجل وضع الأمم المتحدة على الدرب الصحيح بغية مواجهة تحديات المستقبل.

وأود، إذا أذنتم لي، أن أقدم لكم يا سيدي الرئيس أحرّ التهاني الشخصية، وأصدق معاني شكرنا لكم ولفريقكم على الخدمة التي قدمتموها لنا. فأنا أعتبر من العلامات البارزة في حياتي العملية أني حظيت بشرف العمل معكم. وإني لأحيي الجهود التي بذلتموها، والحنكة التي أبديتم بها قدراتكم القيادية، رغم تجاوبكم مع كل من في القاعة، ولا سيما روح الفكاهة التي أظهرتموها، حتى في أحلك الأوقات. فشكرا لكم باسمنا جميعا.

وفي اقتراع اليوم لإرث جدير بإدارتكم. ويتمثل التحدي الذي يواجه خلفكم في أن يقود الجمعية العامة الآن في اتجاه تنفيذ وتطوير ما تم إقراره. ونرى أننا قد اتخذنا القرارات الصحيحة. والإصلاح عملية مستمرة؛ ولكننا قد أرسينا في الواقع أسس التصدي لتحديات الغد، التي حددها الأمين العام تحديدا حالفه الصواب للغاية منذ عامين.

ونحن لذلك نتوجه بشكرنا الصادق لكم يا سيدي الرئيس. ولكننا نعرب عن تقدير خاص لجميع زملائنا. فعلى الرغم من المصاعب، حين تعلق الأمر في نهاية المطاف بقبول نصوص لا يرضى عنها أحد تمام الرضى، كان في احتشاد الجميع وراء قيادتكم شهادة تحتسب للجميع.

السيد رودريغز أراكي (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): لقد دهش وفد فنزويلا أيّما دهشة للكيفية التي جرى بها إقرار وثيقة طولها ٣٥ صفحة، وثيقة لم تقدم إلا بالإنكليزية، مما يجعل من المستحيل الإلمام بمحتوياتها بأي لغة أخرى. وقد يبدو من المستحيل من الوجهة المادية اعتماد نص كهذا، ولا سيما بالنظر إلى أنه لم يجر تعميمه إلا على زمرة صغيرة، تتألف على قدر علمي من ١٥ فردا، واليوم على مجموعة تقل حتى عن ذلك. ورغم أن الحظ أسعدني بحضور مسارات في تعلم القراءة السريعة، فإني لم أتعلم القراءة ''اللحظية'' التي تتيح لي في برهة وجيزة أن ألم بجميع نقاطه. وربما كنا في الواقع سنتفق مع الكثير من تلك النقاط. ولكن الاحتمال أيضا كبير في أننا كنا سنختلف اختلافا تاما مع نقاط أخرى. بل إن الفرصة لم تتح لعرض أي نوع من المقترحات أو لإبداء عدم الموافقة على أي جزء من محتوى تلك الصفحات الـ ٣٥ الكبيرة.

علاوة على ذلك فإن الإجراء الذي اتبع في هذا الصدد يشكل انتهاكا صارخا لأبسط المبادئ التي تنظم العمليات الديمقراطية. ولعلنا لا ننسى أن عددا كبيرا من الدول ممثل في المنظمة. وتلك الدول بدورها تمثل بلايين البشر الذين يجب أن نكون مسؤولين أمامهم، وذلك تحديدا لأننا نمسك بمصيرهم في أيدينا. وعدم درايتنا بما يُعتمد هنا معناه مضاعفة الافتقار إلى الوعي العام بالقرارات التي تمس المجالات الحيوية في حياة الناس.

وبالنظر إلى الكيفية التي جرى بها إقرار هذه الوثيقة، التي ظلت مجهولة تماما لدينا حتى هذه اللحظة، لا يسع وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية إلا أن يتحفظ بشأنها. وأفهم أننا لسنا وحدنا في هذا الصدد. ولديّ اقتناع بأن كثيرا من البلدان الأخرى في موقف مشابه لموقف فنزويلا. ذلك أني أجد من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن أصدق أن الوقت كاف لإصدار حكم على هذه الوثيقة من جانب البلدان غير الممثلة في الفريق المنتقى من الأفراد الذين حظوا بفرصة الاطلاع عليها ومناقشتها، أو اقتراح بعض العبارات فيها، ووضع أقواس حولها، وحذفها وإضافتها.

وفي الوقت الذي تُلقى فيه كل هذه العظات عن مبادئ الديمقراطية، من المؤسف حقا أن تقدم منظمة يفترض أنها المثال العالمي للممارسات الديمقراطية هذا النموذج المؤسف والسيئ لرفض الإجراءات الديمقراطية ودحضها بشكل كامل. وقد استُبعد وفد فنزويلا، شأنه كشأن وفود كثيرة غيره، من هذه العملية. ولذلك فإن من المستحيل كلية علينا أن نشارك في الاعتماد المخجل لوثيقة لا نعلم شيئا عنها. ومن ثم فنحن نرجئ اتخاذ موقف بشأنها.

ونرجو ألا تصبح هذه هي الممارسة السائدة في المنظمة في المستقبل، فذلك من شأنه أن يقوض مكانة المنظمة ومصداقيتها في أعين البلايين من البشر ذوي الفكر والإحساس في أنحاء العالم ممن لم يكونوا ضمن الفريق الذي أسعده الحظ بشرف المشاركة في صياغة وإقرار هذه الوثيقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود مرة أخرى أن أوجه شكري الصادق للميسّرين وأعضاء الأفرقة المختلفة الذين أسهموا في هذا الحل. كما أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على إسهاماتها القيمة في وضع الوثيقة الختامية في شكلها النهائي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البندين ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

بيان ختامي للرئيس

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تنتهي اليوم الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة. وأقل ما يمكن أن يقال عنها هو أنها كانت دورة حافلة بشكل خاص. لقد عقدنا ٢١٢ جلسة، منها ١١٨ جلسة عامة، و ٥١ جلسة عامة غير رسمية، و ١٩ مشاورة مواضيعية غير رسمية، و ١٦ اجتماعا للمائدة المستديرة. والدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة، كما يدرك الأعضاء، توافق عام الاحتفال بذكرى مرور ستين عاما على إنشاء الأمم المتحدة والأعمال التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيبدأ غدا، الأربعاء ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وسيقيّم ذلك الاجتماع المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية خلال فترة التسعينات، بما في ذلك تنفيذ الإعلان بشأن الألفية، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية.

ولم يتعين علينا الاضطلاع بالأنشطة المعتادة في الدورات العادية للجمعية العامة فحسب، بل لزم أيضا أن نقضي نصف وقتنا، إن لم يكن معظمه، في الإعداد لهذا الاجتماع الهام لمؤتمر القمة، الذي سيشارك فيه ما يزيد عن ١٥٠ من رؤساء الدول والحكومات. وأرجو أن تمكن القرارات التي يتخذونها الأمم المتحدة من بلوغ منعطف حاسم في تاريخها. فالمسائل الكثيرة والمعقدة التي سيتعين عليهم البت فيها تتعلق بهوية مستقبلنا المشترك وشكله.

ولقد أصبح من الأمور الحيوية الآن، بعد انقضاء أكثر من نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، أن يدرس المجتمع الدولي حالة عالمنا على نحو متعمق.

لذلك السبب خصصت الجمعية العامة اجتماعات عديدة لمناقشة مشاكل عصرنا الكبيرة وللسعي إلى إيجاد الحلول الملائمة التي من شأنها أن تلبي توقعات شعوبنا. فقد درسنا كلا من تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) وتقرير مشروع الألفية الذي أعد تحت رئاسة الأستاذ جيفري ساكس (A/59/727)؛ وأخيرا، انخرطنا في مشاورات مكثفة استنادا إلى تقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“

(A/59/2005)، مستفيدين من المساهمات العديدة من الدول الأعضاء ومن مجموعات متنوعة.

وقد تمثل التحدي الأكبر لنا خلال تلك المشاورات الصعبة في محاولة التوفيق بين وجهات النظر المختلفة غالبا للدول الأعضاء الـ ١٩١ للأمم المتحدة في ما يتعلق بالجهود التي ستبذل والعمل الذي سيضطلع به لتلبية الاحتياجات الإنسانية من أجل تعزيز التنمية وتحقيق السلم والأمن وحماية حقوق الإنسان والرقي بها. وعملنا من دون كلل للنظر في تلك المسائل، وحاولنا باستمرار إيجاد حل متوازن لكل منها.

ومن ناحية التنمية، كنا بحاجة إلى إيجاد توازن مرض بين الضرورة الأخلاقية لتلبية احتياجات البلدان النامية وإيجاد الموارد الضرورية للقيام بذلك. وسعينا إلى تحقيق التوازن نفسه عندما رفعنا إلى رؤساء دولنا أو حكوماتنا توصية باتخاذ تدابير واضحة لضمان تجارة دولية أكثر عدلا من شأنها أن تفضي بصورة أكبر إلى التنمية. وحاولنا أيضا تحديد سبل التصدي للتهديدات التي يواجهها عالمنا: مثلا، حماية البيئة تعني أيضا المساعدة في كفالة رفاهية الأجيال المقبلة.

وفي هذه الدورة خصصنا كذلك كل الاهتمام المطلوب لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وإن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي عقد بتاريخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ذكرنا بأن علينا أن نضاعف جهودنا، لا سيما في السعي إلى إيجاد موارد مالية جديدة ومشاركة أكبر من المجتمع المدني – بخاصة الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – في جميع جوانب مكافحة المرض. وسيستمر هذا العمل في عام ٢٠٠٦.

وفي هذه الدورة عززت الجمعية التعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وبشكل ملحوظ من خلال جلسات الاستماع التي أجرتها الجمعية العامة للمرة الأولى مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والتي عقدت بتاريخ ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وبتاريخ ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه، أجري الحوار الرفيع المستوى الثاني للجمعية العامة عن تمويل التنمية لتقييم تنفيذ توافق آراء مونتيري ولمناقشة المساعي الرامية إلى كفالة تنفيذه التام.

وقد أمضت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين ساعات طويلة في النظر في الحلول الصحيحة التي يمكنها أن تجعل عالمنا أكثر أمنا عن طريق حماية شعوبنا من أخطار الحروب، ومن الصراعات المسلحة ومن انتشار الأسلحة. وتحقيقا لتلك الغاية، شددنا بصورة خاصة على مكافحة الإرهاب. وتم اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ووجدنا في مناقشاتنا حول المسألة – على الرغم من أنها شهدت في بعض الأحيان مواقف مختلفة – نقطة واحدة على الأقل تم الاتفاق عليها تمثلت في إدانة الإرهاب بصورة قاطعة لا لبس فيها. ويسرني أنه تم التوصل إلى توافق واسع في الآراء يسلم بالترابط بين التهديدات والتحديات والحاجة إلى عمل جماعي لمواجهتها، تمشيا مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ويكمن أحد التحديات الكبيرة للقرن الحادي والعشرين في التسوية السلمية للنزاعات والإنشاء العاجل للجنة بناء السلام بغية كسر الحلقة المفرغة التي غالبا ما تظل الدول التي لا تكاد تخرج من الصراع أسيرة لها. ومن الواضح أن وجود بيئة تعزز سيادة القانون وحقوق الإنسان يمكن أن يوحد جهودنا لتعزيز التنمية والسلام والأمن ويمكنه أن يكفل استمرارها. واتفاق الدول الأعضاء على التصدي للحالات الخطيرة بصورة أفضل مثل الحالات المتصلة بالإبادة

الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية يمثل بذاته تقدما هاما.

كل البنود التي تمت مناقشتها في سياق الدورة التاسعة والخمسين تعبر – غالبا، في الأيام الأخيرة، وبصورة حازمة جدا – عن الدور المركزي للأمم المتحدة في إدارة شؤون الكوكب المعولم. وإنني سعيد لأننا نعلم جميعا أن علينا أن نفعل كل شيء ممكن لتكييف مؤسسات المنظمة مع وقائع القرن الحادي والعشرين. ولتحقيق النجاح في ذلك علينا أن نواصل بذل جهود حثيثة لتنشيط أعمال الجمعية العامة عن طريق تقوية دورها وسلطتها. ويسرني أن الجمعية اتخذت يوم أمس قرارا بتوافق الآراء عن ذلك الموضوع (القرار ٥٩/٣١٣).

إضافة إلى ذلك، علينا أن نمنح المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوسائل اللازمة لاضطلاعه بمهمته في تنسيق عمل الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وعلينا، بالطبع، أن نركز على إصلاح مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، نتفق جميعا على أنه لا يمكننا أن نكفل تماما متانة هيكلنا المتعدد الأطراف إلا عن طريق تحديث الطريقة التي تدار بها الأمانة العامة، في مواجهة تحديات جديدة وأكثر صعوبة من أي وقت مضى.

وفي غضون أسابيع قليلة ستشهد الأمم المتحدة، دارنا المشتركة، ميلادها الستين. وبعد هذه العملية الطويلة والصعبة من المشاورات والمفاوضات، اقترحنا وثيقة سيتم تقديمها إلى رؤساء دولنا وحكوماتنا كي يتمكنوا من اتخاذ قرارات هامة عن عملية إصلاح المنظمة وعن الشكل الجديد الذي نريد أن نمنحه لعالمنا. وعلينا الآن أن ننتقل من الأقوال إلى الأفعال.

وبينما أسلم الشعلة إلى خلفي، السيد يان إلياسون، أرغب في ذكر ثلاثة دروس عظيمة تعلمتها من تجربتي بصفتي رئيسا للجمعية العامة.

الدرس الأول يتعلق بمسؤوليات الرئيس. لقد ازدادت بشكل ملحوظ ويرجع ذلك إلى، أولا، زيادة عدد بنود جدول أعمال الجمعية وتعقدها ؛ ثانيا، زيادة فترة انعقاد الدورة، التي تستمر الآن طوال العام، والتي تتطلب تقريبا تواجدا دائما في نيويورك؛ ثالثا، زيادة عدد المهام المناطة بالرئيس، التي ازدادت أيضا بسبب العديد من المطالب المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ رابعا، الحاجة إلى رئيس يكون صلة وصل بين الأمانة العامة والعملية الحكومية الدولية. وقد تعلمت أهمية تعزيز قدرات رئيس الجمعية العامة عن طريق جملة أمور منها زيادة الموارد البشرية والمادية المتاحة للرئاسة، وأعتقد أن من المفيد النظر في هذا الأمر. ويعلم الأعضاء أن بعض القرارات التي اتخذت في الماضي، وفي هذه السنة، تنسجم مع وجهة النظر تلك. وعلينا أن نواصل السير على ذلك الدرب.

الدرس الثاني الذي أرغب في مشاطرته إياكم يتعلق بالضغط الذي يقع على الجمعية العامة بصفتها منتدى للتشاور والتفاوض. وإذا ما أردنا أن نشرف بصورة أفضل على العملية الحكومية الدولية، فإنني متأكد أنه ينبغي لنا دائما أن نتجنب المضي بطريقة ارتجالية. وقد أثبتت المشاورات المكثفة بإسهاب هذا العام أنه قد يتعين علينا في المستقبل أن نجد إطارا لمناقشاتنا يكون أكثر استقرارا وأكثر تمثيلا وأكثر هدوءا وأكثر ملاءمة لعملية حكومية دولية تفاوضية تكون أكثر دينامية وأكثر فعالية.

النقطة الثالثة والأخيرة تتعلق بإنشاء منتدى يكون أكثر رسمية لإجراء حوار مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ونعلم أن الدعم والمساهمة اللذين يبديهما المجتمع المدني في مناقشة البنود الرئيسية – مثل تعزيز السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وبخاصة في إطار تقوية الأمم المتحدة وتكييفها مع وقائع القرن الحادي والعشرين – يكتسيان الأهمية لتحقيق عالم أفضل.

أود أن أختتم بتوجيه الشكر إليكم جميعا من أعماق قلبي: أعضاء الأمانة العامة فضلا عن الدبلوماسيين الذين كنت على اتصال بهم طوال هذه السنة. لقد قضيت معكم إحدى أجدر السنوات بالتذكر، وإحدى أكثر السنوات حفزا في جميع سيرتي الدبلوماسية. وبالنسبة لشخصي المتواضع ستكون هذه السنة سنة لا تنسى في أكثر من جانب. فقد كانت فرصة فريدة أتيحت لي ولبلدي لنتشاطر معكم خبرة الدبلوماسيين الموهوبين من جميع البلدان، ولنتشاطر تعاطفكم وصداقتكم وأخوتكم.

ويسرني على وجه الخصوص أنني تشرفت برئاسة الجمعية العامة التي تشمل نطاقا واسعا من البنود البالغة الأهمية في جدول أعمالها. وسأترككم جميعا بفهم أفضل للشواغل الأساسية للمجتمع الدولي بأكمله. وكما تعلمون، سيكون هنا ذخر عظيم لي، بصفتي وزيرا للخارجية. وأود أن أعرب لكم عن مدى انبهاري بحيوية الجمعية العامة، وحماس وتصميم الدبلوماسيين الذين أنفقوا على أعلى المستويات كثير من الوقت في النظر في هذه المسائل الهامة. وهذا العمل كان من الصعب أن يكون ممكنا بدون التعاون والمشاركة الكاملين من جميع الدول الأعضاء، فرادى أو مع مختلف المجموعات.

وأود أن أعرب لكم جميعا، ولا سيما الممثلين الدائمين الذين ساعدوني كميسرين خلال هذه المسيرة الطويلة من المفاوضات والتشاور، عن مدى عميق امتناني لكم جميعا. وأود أيضا أن أشكر على وجه الخصوص إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على إسهامها القيم.

أخيرا، أود أحييكم، سيدي الأمين العام، وأن أكرر الإعراب عن إعجابي بكم على إلهامكم لمداولاتنا وأيضا على الشجاعة والمثابرة النموذجية اللتين أبديتموهما، حتى في هذه الأوقات المضطربة قدتم أعمال الأمم المتحدة في هذه الفترة الحاسمة من تاريخنا.

ولا يسعني أن أختم بياني بدون أن أتمنى كل النجاح وحسن الحظ للرئيس إلياسون وأن أعرب مرة أخرى عن امتناني العميق لجميع الذين أسهموا إسهاما مباشرا أو غير مباشر في الأداء السلس لرئاسة غابون خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، التي كانت رئاسة أفريقية.

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اختتمنا الآن الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة فهل لي أن أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن اختتام الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.